

"مجموعة الساحل الخمس G5" وفكرة الاستقلالية الأمنية لتحقيق الاستقرار

الإقليمي: هل ينجح الأمر بدون الجزائر؟

The G5 Sahel and the idea of security autonomy to achieve regional stability: Will it succeed without Algeria?



¹ شاكر ظريف

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر

Chakir.drif@univ-mosta.dz

² وفاء معاوي

² جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر

wafa.maoui@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/25

تاريخ الارسال: 2025/03/06

ملخص: تحاول الدراسة فحص وتقييم مبادرة دول الساحل الإفريقي في مسعاها لتحقيق أمنها واستقرارها بشكل ذاتي، من خلال تأسيس مجموعة الساحل الخمس The G5 Sahel (2014-2023)، لكن من دون الاستعانة ومساعدة القوى الإقليمية، التي اعتاد أن يكون لها حضور تقليدي ووزن مؤثر في جملة التفاعلات الحاصلة في المنطقة كالجائر، وهذا لعديد الاعتبارات المختلفة المشتركة التي تجمع بين الطرفين. لأن استحداث مثل هذا التجمع الأمني بالأساس دون الجزائر، يطرح العديد من التساؤلات عن خلفياته وجدواه وتأثيره على مصالحها والتوازنات الإقليمية في المنطقة. الكلمات المفتاحية: الأمن والاستقرار، مجموعة الساحل الخمس، الجزائر، التعاون.

Abstract :

The study attempts to examine and evaluate the initiative of the African Sahel countries in their quest to achieve their own security and stability, through the establishment of the G5 Sahel (2014-2023), but without the assistance and help of regional powers, which used to have a traditional presence and influential weight in the set of interactions taking place in the region, such as Algeria, for example. This is due to many different considerations shared by the two parties, because the creation of such a security grouping, primarily without Algeria, raises many questions about its background, imbalances in dealing with this neighborhood in the correct manner, based on the fact that the security of the African Sahel is part of Algeria's security.

Keywords: G5 Sahel, Algeria, Security and Stability, Cooperation

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

لسنوات طويلة، كان ينظر إلى منطقة الساحل الإفريقي التي تقع فيها غالبية دول الساحل كبقعة فارغة على الخريطة، وأحد أكثر الصحاري جفافاً في العالم، والأكثر صعوبة في الوصول إليها، والأقل كثافة سكانية؛ حيث يصعب العيش هناك بسبب ندرة المياه والجفاف الذي لازم المنطقة لعقود طويلة، غير أنه، امتلأت فجأة بالمعلومات والتقارير الإعلامية التي تحاول فهم تصاعد مظاهر التفاعل المكاني والاجتماعي والاقتصادي الذي يسود المنطقة؛ لدرجة تلاشت معه الحدود بين ما هو محلي وما هو عابر للحدود، وبين النشاطات الإجرامية والإرهابية، وتقديم هذه الفواعل اللادولتية نفسها بديلاً لتعويض سلطة وشرعية الدولة المفقودة في هذه الامتدادات الصحراوية المترامية، بكل ما يمثلها هذا من تهديد لأمن الأقاليم المجاورة في غرب إفريقيا ومنطقة المغرب العربي ككل.

إن كل هذه التطورات المتسارعة في الساحل الإفريقي، قابلهما الكثير من الاستراتيجيات الدولية والترتيبات الإقليمية والمبادرات المحلية، والتي سعت لتقديم وجهة نظرها عن الطريقة المثلى لتحقيق الأمن والاستقرار، رغم صعوبة المهمة، لأن الأمر يتعلق بمنطقة، تلتقي فيها مجموعة متعددة من التحديات الأمنية المحلية والوطنية والدولية التي تشكل المسارات المختلفة للمنطقة.

ومن المفيد جداً في هذا الشأن؛ وكخطوة لافته بادرت دول الساحل لأخذ زمام المبادرة والتنسيق فيما بينها، بإنشاء "مجموعة الساحل الخمس" في سنة 2014، من أجل التصدي لمختلف التهديدات الموجودة، تلاه لاحقاً تأسيس ما يعرف بتجمع "ليبثاكو غورما" سنة 2023، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول خلفيات توالي تأسيس هذه التجمعات الإقليمية وجدواه، واحتمالات نجاحها ولكن بدون القوى الإقليمية الفاعلة كنيجيريا والجزائر مثلاً، خصوصاً هذه الأخيرة - أي الجزائر - التي تعد الأكثر انشغالا وتأثراً بالتفاعلات الحاصلة في المنطقة لعدد الاعتبارات التاريخية والديمقراطية والسياسية المتشابكة بين شعوب المنطقة.

وبهذا تطرح الإشكالية التالية:

هل تستطيع دول الساحل الإفريقي تحقيق نوع من السلم والاستقرار في المنطقة بعيداً عن التنسيق مع القوى الإقليمية كالجزائر مثلاً؟ وكيف يفسر وجود نوع من الاستغناء وإقصاء الجزائر من لعب أي دور في منطقة لطالما اعتبرت عمقا حيويًا لأمنها القومي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تفترض هذه الدراسة أن نجاح أي من الترتيبات الإقليمية أو الإستراتيجيات الدولية المخصصة لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي، لن يتأتى إذا ما تم عزل

أو تهميش للقوى الإقليمية الموجودة في المنطقة، كما في حالة مجموعة دول الساحل الخمس مع الجزائر مثلاً.

وللإجابة على الإشكالية وتحليل الفرضية المركزية في الدراسة، تم اعتماد خطة منهجية تتكون من ثلاث عناصر أساسية، حيث يحاول العنصر الأول منها، تقديم لمحة عامة حول مجموعة دول الساحل الخمس، و فهم كيفية نشأتها والأهداف التي حملها استحداث مثل هذا التجمع، في منطقة تعج بالتحديات الأمنية التي تؤثر على كل المناطق الممتدة بين شمال وغرب إفريقيا، وهو ما يحاول هذا التجمع التصدي له، أما في العنصر الثاني، فسيتم التفصيل في أبرز المشاكل التي اعترضت عمل هذا التجمع الخماسي والتي كان لها الأثر الحاسم في الحد من فعاليته في مواجهة المشاكل البنيوية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي، وصولاً في العنصر الأخير إلى محاولة لفهم خلفيات تهميش الجزائر وإقصائها من لعب أي دور اعتادت أن تمارسه تجاه مشكلات المنطقة المختلفة، وتحديد أوجه القصور في نفس الوقت لأداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة ومحاولة معالجتها بالشكل المطلوب.

1 - مجموعة دول الساحل الخمس G5 : النشأة الأهداف

بداية، تمثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إطار تعاون حكومي دولي أحدث في 16 فبراير 2014 بتحفيز من الرئاسة الموريتانية للإتحاد الأفريقي، وتضم المجموعة كلا من موريتانيا التي تتخذ المجموعة من عاصمتها مقراً لأمانتها العامة، وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر، وتهدف المجموعة إلى مكافحة انعدام الأمن وإنجاز أعمال إنمائية لفك العزلة على المنطقة، وابتداءً من تاريخ 2 يوليو 2017، أعلن رؤساء الدول الخمس في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بصفة رسمية في باماكو، عن تشكيل القوة المشتركة العابرة للحدود؛ بهدف توحيد جهودهم في مكافحة التهديدات الأمنية في المنطقة، وأقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تشكيل هذه القوة العسكرية المشتركة في القرار 2359 الذي أصدره في 21 حزيران/يونيو 2017 والذي حظي بدعم فرنسا، والتي نفذت عدة عمليات وجرى تنسيق بعضها مع عملية بارخان التي تزوّدها بالدعم الضروري (الفرنسية، 2020).

واعتبر أعضاء الساحل الخمسة، أن هناك ضرورة قسوى لتكوين تنظيم إقليمي مشترك لتحقيق أهداف أمنية وتنموية، لكن انفلات الأوضاع الأمنية أكثر في منطقة الساحل الإفريقي بعد هزيمة الجماعات الإسلامية المتشددة في شمال مالي في عام 2013 من قبل ائتلاف من القوات الفرنسية والإفريقية، جعل هذا التجمع يميل أكثر للأغراض العسكرية، ويخوض حرباً مفتوحة لمواجهة الجماعات المسلحة، وتجار لمخدرات، ومهربو البشر في جميع أنحاء المنطقة، وبالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية "برخان" التي تقودها فرنسا، رغم أن حجم هذه التحديات ليس من السهل التغلب عليها بسهولة،

وبشكل عام، يقوم مفهوم عمليات القوة المشتركة G5 للساحل على أربع ركائز، وهي (Présentation du G5 Sahel):

- ضمان شروط الأمن والتنمية في منطقة الدول الأعضاء.
 - المساهمة في استعادة سلطة الدولة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.
 - دعم مبادئ التنمية والأمن بمفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد ضمن منظومة التعاون الإقليمي.
 - المساعدة في تعزيز استراتيجيات التنمية الشاملة في منطقة الساحل الإفريقي.
- وتم الاتفاق على أن يتم تشغيل القوة المشتركة (5000 عسكري) على مرحلتين (Tate, 2010) ؛
- في المرحلة الأولى، ستقوم بدوريات مشتركة على ثلاثة قطاعات من حدود الدول الأعضاء - حدود مالي وبوركينا فاسو والنيجر - التي ستسيطر عليها ثلاث كتائب، حيث تضم كل منها 650 جنديًا؛ ثم الحدود بين النيجر وتشاد تسيرها كتيبتان؛ والحدود بين مالي وموريتانيا، تراقبها كتيبتان بالمثل.
- وفي المرحلة الثانية، سيتم تعزيز القوة للعمل في جميع مناطق الدول الأعضاء. ومنذ أكتوبر 2017، قامت قوة G-5 بتسيير دوريات في منطقة "لبتاكوغورما" Lipatko-Gourma باعتبار قطاع عملياتها المركزي.

ويشمل جزء من الإستراتيجية العملية لقوة الأمن التابعة لمجموعة الدول الخمس (G-5) العمل جنباً إلى جنب مع قوات برخان الفرنسية البالغ عددها 4000 جندي (التي تم نشرها في مالي في عام 2013 في أعقاب الضربات العسكرية التي قامت بها الجماعات الإرهابية المسلحة جنوًا)، وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) التي يبلغ قوامها 12000 فرد في مالي، على أن يتولى القائد العام من مركز القيادة العامة في مالي القيادة والسيطرة على قوة مجموعة الخمسة، بينما سيكون للقطاعات الأخرى مركز قيادة تكتيكي خاص بها، و اعتباراً من أكتوبر 2017، قامت جميع الدول الأعضاء باستثناء موريتانيا بتعبئة قواتها ونشرها في المقر العام لهذا التجمع الأمني.

الشكل (1): النطاق الجغرافي لمجموعة الساحل الخمس.

واعتمدت مجموعة دول الساحل في تنفيذ خططها ومشاريعها على المنح والتبرعات التي تحصل عليها من المجموعة الدولية؛ ويعد الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية أكبر ممولين لمشاريع وخطط المجموعة، في إطار دعمهما للحرب على الإرهاب في هذه المنطقة من العالم، وبلغ إجمالي

التعهدات المالية التي رصدت للمجموعة حوالي 450 مليون يورو، حصلت منها على 414 مليون يورو، وتم صرف 10-25٪ منها بالفعل؛ وتمثل المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي اثنين من أهم المساهمين بحوالي 100 مليون يورو، ودفعت كلا من فرنسا وألمانيا ما مجموعه 21.7 مليون دولار، ومن الشركاء المهمين الآخرين رواندا والصين، كما وعدت الولايات المتحدة بـ 60 مليون دولار أمريكي في عام 2017، بعد ضغط من فرنسا، ورغم أن الاتحاد الأفريقي أشاد بالمبادرة، لكنه لم يقدم حتى الآن سوى القليل من الدعم (Eloise Bertrand, Volume 3/ Number 2, Spring 2019).

2- المشاكل الموضوعية والبنوية في أداء مجموعة الساحل الخمس :

بداية، أثار الدور الفرنسي في الضغط من أجل تشكيل مجموعة الخمسة الكثير من الشكوك حول خلفياته، فمن ناحية، يفترض أن يكون هذا مرتبطا بإستراتيجية فرنسا الأمنية الإقليمية والدولية، وحماية مصالحها الوطنية في منطقة الساحل وأفريقيا على نطاق واسع؛ ومن ناحية ثانية، دافعت فرنسا أيضا عن مجموعة الخمسة، بحجة تأكيد مواقفها التي ترى بضرورة أن تتولى الدول الأفريقية المسؤولية وتقليل الضغط والاعتماد على الجيش الفرنسي للأمن في منطقة الساحل، ومن ناحية ثالثة، إذا كان استبعاد ليبيا مفهوما بحكم الأزمة الداخلية التي يعرفها البلد، إلا أن استبعاد الجزائر (التي تتأثر أيضا بالإرهاب في منطقة الساحل)، يثير أسئلة أكثر من الإجابات نظرا لقرنها الجغرافي والقدرات الأمنية العسكرية والنفوذ السياسي الدبلوماسي التي تملكه في منطقة الساحل، وتشمل الجهات الخارجية التي لها حصة في مجموعة الخمسة الدول الأوروبية (بقيادة فرنسا) والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (Tate, 2010).

وببساطة، إذا كانت فرنسا داعما دبلوماسيا وماليا رئيسيا لقوة الساحل الخمس، فهذا يزيد الكثير من الشك في ما إذا كانت هذه القوة ستبني أجندة غربية (أوروبية / فرنسية) بدلا من أجندة أفريقية حقيقية؟ وهي في نفس الوقت وسيلة أخرى تمكن القادة الإقليميون لتعزيز وضعهم المحلي والدولي (الشرعية) والاستفادة من الدعم الخارجي، في كلتا الحالتين، تصبح هيمنة فرنسا ودعمها لتشغيل القوة أمر واقعي لا مفر منه.

وإضافة إلى الدعم المالي والتجهيزات والاستخباراتي، رمت فرنسا بثقلها عندما حاولت أن تدفع مجلس الأمن الدولي إلى وضع القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل تحت البند السابع للأمم المتحدة، وأن تكون ممولة من طرف المنظمة الأمنية، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وقفتا في وجه المشروع الفرنسي، ورفضتاه بقوة بحجة أن الأمم المتحدة تعاني من "أزمة تمويل"، في ظل تزايد مصاريفها، ورغم أن الأمم المتحدة وافقت على القوة دون تفويض بتمويل منها، إلا أن مجلس الأمن طلب في قراره 2359 (2017) من البعثة المتكاملة للأمم المتحدة في مالي تقديم الدعم للقوة في حدود ولايتها.

ومنذ ذلك الوقت تفاقمت أزمة التمويل التي تعاني منها المجموعة، التي عاشت تجربة صعبة، وهي تلاحق تعهدات بتمويل قوتها العسكرية المشتركة، خصوصاً وأن دول منطقة الساحل الخمس تستثمر بشكل كبير في الأمن (من 18 ٪ إلى 32 ٪) من ميزانياتها الوطنية"، ما يوحي بأن مهمتها ستكون صعبة، مع الإشارة إلى أن الممولين تعهدوا بمبلغ 2.4 مليار يورو خلال مؤتمر نواكشوط 2018. (محمد، 19 يناير 2019)

ومن ثم، يتساءل العديد من المراقبين حيال الآلية التي اعتمتها دول الساحل من أجل الحصول على هذه التمويلات وتحويلها إلى مشاريع ملموسة، خصوصاً مع ضعف نفقات التسليح لدول الساحل الخمس، رغم تضاعف نفقات التسليح لدولة مالي ثلاث مرة منذ أزمة 2012، ومع ذلك الإنفاق العسكري لدول الساحل الخمس معاً، حوالي 1.2 مليار دولار، وهي بالكاد تمثل نسبة قليلة (1.3 بالمائة) بالمقارنة مع من الإنفاق العالمي في تلك السنة (2017) والمقدر بـ 1681 مليار دولار (shorturl.At/avzU9).

ويأتي هذا التعثر في الحصول على التمويل الكافي لقوة الساحل، في الوقت الذي تزايدت فيه عدد الهجمات المسلحة التي تنفذها الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة؛ كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ويضاف إليها حركة بوكو حرام النيجيرية التي تمددت نحو بحيرة التشاد بكل ما تمثله من عمق استراتيجي؛ حيث نفذت كل هذه الجماعات هجمات عنيفة على المدنيين في القرى النائية، وعلى القواعد العسكرية، وشن هجمات انتحارية على الفنادق والمطاعم الشعبية في عواصم المنطقة. فبعد أن كان هناك حوالي 163 هجوماً في يناير 2015، غير أنه ارتفع إلى 781 في مايو 2018، بنسبة 80.2٪، خصوصاً بعد اندماج أربع مجموعات جهادية من مجموعات عرقية مختلفة في منطقة الساحل، في كيان واحد يعرف بـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين JNIM" (Boudiaf).

وهو ما جعل عدد قتلى عام 2017 لوحده يناهز 400 شخص، ثم في يناير 2018، قُتل 39 مدنياً عندما أصابت مركباتهم ألغاماً أرضية في وسط مالي، تلاه تعرض ثلاث قواعد للأمم المتحدة في وسط وشمال مالي لكمين مسلح، مما أسفر عن مقتل ثمانية من قوات حفظ السلام، ناهيك عن مقتل أربعة جنود أمريكيين في كمين في النيجر في أكتوبر 2017، ومقتل 30 شخص في هجوم على فندق ومقهى في واغادوغو (l'Afrique, 27 février 2018).

ولا يكاد يمر زمن قصير حتى يقع عشرات القتلى من المدنيين والعسكريين، بين قتلى أو جرحى بسبب هذه الهجمات في كامل أرجاء المنطقة، ما يضع الكثير من الاستفهامات حول جدوى هذا التجمع الأمني وغيره من الترتيبات الأمنية الأخرى الإقليمية أو الدولية.

وليس فقط مشكل التمويل وتصاعد الهجمات ما تعانيه مجموعة الساحل الخماسية فقط؛ بل تواجه جيوش المنطقة كثرة الأعباء والالتزامات التي تتحملها مع تكاثر الترتيبات الأمنية الإقليمية الأخرى الجارية في المنطقة؛ فإضافة إلى مجموعة الخمسة الساحل، تشارك جيوش المنطقة في مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، والهادفة لدعم الأمن والاستقرار في مالي، وكذا القوة المتعددة الجنسيات المشتركة لمحاربة بوكو حرام (MNJTF) والتي تتكون من 10 آلاف جندي من بنين والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، ما يجعل تشاد والنيجر مثلاً تساهمان في البعثة الأمنية والقوة المشتركة، كما أن أكثر من 1000 جندي موريتاني يخدمون أيضاً في بعثة الأمم المتحدة (l'Afrique, 27 février 2018)،

وحتى بين دول منطقة الساحل يوجد تجمع فرعي موازي يعرف بـ"هيئة ليبنتاكوغورما" ويضم بوركينا فاسو، مالي والنيجر بدون الشريكين الآخرين. وبالتالي فتعدد المهام التي تؤديها جيوش المنطقة ضمن الترتيبات الأمنية المختلفة في المنطقة، قد يشتت جهودها ويخلق المزيد من المنافسة على الموارد المالية رغم قلتها، وهو ما سيزيد من إجهاد قوات الأمن ويحد من فعاليتها في الميدان القتالي (Tate, 2010).

الجدول (1): مشاركة جيوش منطقة الساحل ضمن الترتيبات الأمنية الإقليمية الخاصة بالمنطقة.

وما يلاحظ من خلال هذا الجدول، الفروق الواضحة بين جيوش منطقة الساحل من حيث التعداد البشري، حيث تعتبر جيوش كلا من بوركينا فاسو والنيجر ومالي الحلقة الأضعف في هذا التجمع؛ وهي ربما نتيجة حتمية لعدم الاستقرار الذي شهدته هذه الدول في السنوات القليلة الماضية، فبالنسبة للجيش البوركيني الذي خضع لإعادة هيكلة بعد سقوط الرئيس "بليز كومباوري" في أكتوبر 2014 نتيجة مظاهرات شعبية أنهت حكمه الذي استمر 27 عاماً، وهو ما ينطبق أيضاً على الجيش المالي بعد نجاح الانقلاب العسكري في مارس 2012 الذي أطاح بحكم الرئيس "أما دو توماني توري". أما جيش النيجر فهو أضعف جيوش المنطقة بسبب تراجع ميزانيته التي تفاقمت بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد.

في حين أن قدرات الجيش الموريتاني والتشاد تعتبر مقبولة إذا ما قورنت بالجيوش السالفة الذكر، فرغم أن موريتانيا تشتهر بتميزها في الجانب الاستخباراتي وامتلاكها لوحات الاستجابة السريعة، لكنها تتحاشى الانخراط في القتال المباشر خارج أراضيها في عديد المرات، وفي المقابل بات ينظر إلى الجيش التشادي بعدم جدتيه كما كان في عام 2013 - بسبب إبعاد المسلحين نسبياً عن أراضيهم - ونظراً للإرهاق الذي تعرض له نتيجة تعدد الجبهات التي يقاتل فيها، زيادة على مشاكله المالية؛ وهو ما جعله رفقة الجيش الموريتاني، الأقل انخراطاً في القتال حول المناطق الساخنة، خصوصاً في منطقة "ليبنتاكوغورما" الحدودية بين بوركينا فاسو، مالي والنيجر، ومن المفارقة أن جيوش هذه الدول الأكثر

ضعفا في تجمع الساحل الخماسي هي التي تتحمل العمل الأكبر في قتال الجماعات المسلحة (CrisisGroup, 2 December 2017).

وربما الصعوبة الأخرى التي واجهت جيوش الدول الساحل الخمس، وعلى عكس التجمع الأمني الذي يقاتل حركة "بوكو حرام"، فالعدو واحد ويتحرك في منطقة بحيرة التشاد المغلقة نسبيا، لكن في حالة منطقة الساحل الإفريقي، فينبغي على جيوش المنطقة أن تكون قادرة على اكتساب نفس طویل في القتال على مساحات صحراوية مترامية وقاسية، ومواجهة عديد الجماعات المسلحة المختلفة في الإيديولوجيات، ومنظمات الإجرام وتهريب البشر.. وغيرهم، وربما اختصر ضابط كبير في الجيش البوركيني هذه الصعوبة بقوله: "حتى الآن، لا نعرف حقًا من هو العدو الذي سنقاتله..".

وهو منطق صحيح تؤكد عديد الحالات من التخبط والازدواجية التي تعانيها جيوش المنطقة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر قيام قوة مشتركة من جيوش الساحل باعتقال أعضاء من حركة أزواد التي وقعت على اتفاقية باماكو لعام 2015 بين الحكومة المالية والطوارق، وهو الأمر الذي كاد ينسف اتفاقية السلام، قبل أن إطلاق سراحهم لاحقا بعد أربعة أيام من الاعتقال الخطأ. وتثير كل من هذه الحوادث المتشابهة إشكالات حقيقية، وربما الإجابة عليها والفصل فيها قد تحل جزءا كبيرا من استدامة الفوضى في المنطقة؛ وهو كيف نميز بين حركات التمرد والجماعات الإرهابية وجماعات التهريب في الساحل والصحراء؟ وما هو الفاصل بين ما هو تهريب ما هو إرهاب وما هو تمرد؟.. وبالتأكيد هناك خيط رفيع بين كل هذه الظواهر ينبغي فهمه، إذا كانت هناك نية من الفواعل المحلية والإقليمية وحتى الدولية لإستتباب السلم في المنطقة.

إن استهداف جماعات تهريب السلع الغذائية والوقود والبشر، سيشكل ضربة قاصمة للاقتصاديات الغير الرسمية لعدد من القرى والتجمعات السكانية المعزولة جغرافيا، والمترامية على حدود الدول، ما لم يكن هناك بدائل أخرى مقبولة وكافية، رغم أن المسؤولين في مجموعة الساحل الخمسة يعدون السكان المحليين بالاستفادة من الأموال التي ستضخها المجموعة الدولية للمنطقة، لكن في الواقع وطوال سنوات عديدة لم تنعكس هذه القروض على الأمن والاستقرار في المنطقة، نتيجة ضلوع المسؤولين على تقسيمها في قضايا اختلاس وفساد.

ومما لاشك فيه، ستدفع كل هذه الظروف نحو تأليب السكان المحليين على هذه الجيوش وعدم التعاون معها واعتبارها احتلالا لهم، خصوصا إذا رافق دخولهم لمناطق المدنيين عمليات انتقام وانتهكات صارخة بسبب العرق أو الدين؛ وهو ما سيدفع السكان للاستعانة بالجماعات المسلحة طلبا للحماية والرزق، كما حصل في شمال مالي سنة 2012؛ بعد شكوى العديد من المجتمعات المحلية حول مدى التزام هذه القوات بالقانون وانضباطها، خصوصا مع سجلها السيء لما يتعلق الأمر بسلوكها مع السكان

المحليين من عرقيات الفلان والطوارق والعرب، إذ يتعامل أغلب هؤلاء الجنود معهم على أنهم "إرهابيون محتملون"، ويضعونهم دوماً محل شبهة، وربما يطلقون عليهم النار في أول لحظة شك، وربما مثال نيجيريا مازال شاهداً على هذا الوضع؛ فالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجيش، دفع الآلاف من الرجال والنساء للانضمام إلى صفوف بوكو حرام للانتقام أو طلب للحماية، وهي نفس الانتهاكات التي قام بها الجيش البوركيني والمليشيات المتحالفة معه ضد سكان "الفولاني"، ما دفع عشرات الشباب إلى الانضمام للمتمردين في بحيرة تشاد.

وربما تفقدنا هذه النقطة إلى مشكلة موضوعية تعاني منها مجموعة الساحل الخمس، فعلى الرغم من تأكيد الاتفاقية المنشئة على خيار الأمن والتنمية - وهو نهج أساسي في استراتيجيات مكافحة التمرد في جميع أنحاء العالم-، إلا أنه في الواقع يلاحظ غلبة الخيار العسكري لمكافحة الإرهاب، بما يتناسب مع أولويات مكافحة الإرهاب لشركائها الدوليين، وبالتأكيد هو مهم وذو فعالية، لكن انحراف الجهود عن التعاون الاقتصادي والإنمائي، يخاطر بفقدان الزخم في الجهود الأوسع للتصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تدعم الاستقرار والأمن المستدامين.

3- مجموعة دول الساحل تغرد بعيداً عن القوى الإقليمية في المنطقة (نيجيريا والجزائر)

إن كل هذه المشاكل الموضوعية والبنوية التي تعاني منها مجموعة الساحل الخمس، وزيادة على اتهامها بعدم الحرية في قراراتها، والإرتهاق للدور الفرنسي في المنطقة، وهو ما أفقدها الكثير من الزخم والمصداقية خصوصاً من دول المنطقة (غرب إفريقيا والمغرب العربي- باستثناء المغرب-)، التي تعتبرها ذراعاً عسكرياً فرنسياً يخوض حرباً بالوكالة، واستمراراً لعملية "سيرفال" التي انطلقت في 2013، ومن بعدها عملية "برخان" وكل هذا الزخم الفرنسي لا يعدو سوى محاولة لتعزيز والحفاظ على مصالح فرنسا وحلفائها الأوروبيين في المنطقة، في مواجهة منافسين جدد في المنطقة (تركيا، روسيا..).

وربما بدى هذا الامتعاض أكثر من لاعبين إقليميين كبيرين في غرب إفريقيا وشمالها، ويتعلق الأمر بكل من مجموعة "الأكواس"، والجزائر حسب هواجس كل طرف؛

فبالنسبة لمجموعة "الأكواس"، فقد أبدت تحفظاً منذ إنشاء تجمع دول الساحل الخمس، خصوصاً وأن ثلاثة دول تملك عضوية في المجموعة، وهو ما يبرز المجموعة الاقتصادية بموقف الضعف وعدم الفعالية أمام مشاكل الإقليم، سيما وأنها تملك ذراعاً عسكرياً خاصاً بها الاكوموغ "ECOMOG"، وهو ما جعل نيجيريا - أقوى دولة داخل المجموعة- تعتبر أن تجمع الساحل الخماسي ينافس الأكواس ولا يدعمه، خصوصاً وأنه يخضع للاملاءات والضغط الخارجية، ولا تعدو سوى محاولة فرنسية ثانية لضرب جهود التكامل الإقليمي التي يقودها "الأكواس"، وهذا بعد الدعم الفرنسي لإنشاء تجمع اقتصادي

موازي عرف بـ "الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA" الذي تأسس في عام 1994، وضم مجموعة من دول غرب إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، واعتبرته نيجيريا "حصان طروادة فرنسي" لضمان ولاء الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا (Talha Jebri).

أما بالنسبة للجزائر، فتعتبر الخاسر الأكبر من استبعادها من مجموعة الساحل الخمسة، لأنه لم يكن مُتصورًا إنشاء منظمة مخصصة لتحقيق السلام والأمن في الساحل والصحراء دون مشاركة الجزائر، بكل ما تمثله من وزن دبلوماسي وعسكري على المستوى الإقليمي، بسبب خيبة الأمل التي تملك دول الساحل من محدودية لجنة دول الميدان (CEMOC)، وتخلفها عن دعم القوات المالية في سنة 2012 بعد الهجوم الواسع الذي شنته الحركات التارقية بمعوية المجموعات الإسلامية على شمال البلاد، وبالمثل أحجمت على مساعدة النيجر بعد تعرض بلدي "أغاديز" و"أرليت" الحدوديتين مع الجزائر، إثر تعرضهما لهجوم مسلح في ماي 2013، تحت تبرير المانع الدستوري الذي يحضر نشر قوات جزائرية خارج الحدود، وهو الظرف الذي استغلته فرنسا، لتكثيف تواجدها العسكري في كل من مالي (يناير 2012) والنيجر (مايو 2013)، ولاحقا في بوركينا فاسو بعد الهجوم على فندق "رايديسون بلو" في 20 نوفمبر 2015. (Abba, 24 mars 2016)

إن كل هذه الاعتبارات جعلت الجزائر تتوجس من تجمع دول الساحل كثيرا، وتعتبرها محاولة من فرنسا لسحب البساط عن نفوذها التقليدي في المنطقة، خصوصا وأنها تقود تجمع دول الميدان، الذي تتقاسم عضويته مع ثلاثة دول أخرى من الساحل (موريتانيا، النيجر ومالي)، والتي هي في نفس الوقت تكون تجمع الدول الساحل الخمس، صحيح أن تجمع "الميدان" لم تجد زاوية العمل الأنسب منذ تشكيلها، وأنها تحتاج إلى تحسين من عدة نواح، إلا أن وجودها بحد ذاته هو ميزة، ويجب أن تعزز وأن تنال الدعم. بعبارة أخرى، أفضلية "مبادرة الميدان" الإستراتيجية تكمن في كونها تؤمن تغطية للساحل وشمال أفريقيا، وهما المنطقتين المرتبطتين بعري وثيقة،

أكثر من ذلك، فمن بين مظاهر قصور القوة العسكرية لدول الساحل، هو عدم وجود دولة محورية ذات نفوذ سياسي وعسكري يمكنه أن يقود هذه القوة، فإذا كانت نيجيريا تمثل القلب النابض الذي يحرك الفرقة المتعددة الجنسيات في مواجهة حركة بوكو حرام، والتي استطاعت من خلاله الحد من نفوذ الحركة في بحيرة تشاد، فإنه في المقابل، كان بالإمكان ضم الجزائر لإعطاء دفعة لتجربة الساحل الخمسة، أو على الأقل التنسيق والعمل معها. لكن أي من ذلك لم يحصل، وبذلك، فقدت المجموعة امتياز تقليل من المساحات الجغرافية الواجب تأمينها ومراقبتها، فدولة مالي لوحدها ذات المساحة المقدرة بـ 1,240,192 كيلومتر مربع لن تستطيع بجيشها الضعيف، مراقبة حدودها الممتدة مع سبع

دول (7908 كلم)، بما في ذلك مع الجزائر (1,359 كم)، بوركينافاسو (1,325 كم)، كوت ديفوار (599 كم)، غينيا (1,062 كم)، موريتانيا (2,236 كم) والنيجر (838 كم) والسنغال (489 كم) (htt).

ومهما يكن عليه الأمر، فإن إقصاء الجزائر من هذا التجمع الأمني يثير العديد من التساؤلات حول خلفياته ونتائجه على أرض الواقع؛ فتاريخيا لطالما اعتبرت الجزائر نفسها القوة الطبيعية في المنطقة، لديها احتياطات كبيرة من الهيدروكربونات والغاز التي تعطيها أهمية اقتصادية، والتي تتوافق مع مساحتها الجغرافية الكبيرة، ولديها خبرة معترف بها في مكافحة الإرهاب، اكتسبتها من خلال "العشرية السوداء" التي شهدتها طوال تسعينات القرن الماضي، ولعل هذه الإمكانيات أهلتها للعب دور محوري تاريخي في منطقة الساحل، من خلال الاستجابة للصراع في مالي منذ بداياته الأولى واستمرت هذه الوساطة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة في باماكو في 2012 و 2014. وفي عام 2015، نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إقناع الحكومة المالية وست مجموعات مسلحة من الطوارق بوقف استخدام العنف.

ولكن هذا الحضور التاريخي المشرف للدبلوماسية الجزائرية في التوسط بين الطوارق والسلطات في باماكو في عديد المناسبات، لا يحجب البتة عن وقوع الجزائر في تناقضات لافتة بسبب قيود في سياستها الأمنية الخارجية لما اندلع صراع مالي سنة 2013؛ فبعد أن عارضت الجزائر التدخل العسكري، إلا أنها قدمت في نهاية المطاف دعما لعملية "سيرفال" الفرنسية (فتح الأجواء للطيران العسكري الفرنسي)، وكان هذا تطورا ملحوظا في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث كانت تعارض تقليديا التدخلات الخارجية، خصوصا وأن هذا ترافق مع عجز لجنة العمليات العسكرية المشتركة أو مبادرة "دول الميدان" (CEMOC)، التي تم إنشاؤها في عام 2010 من قبل الجزائر بالاشتراك مع مالي وموريتانيا والنيجر لتنسيق مكافحة الإرهاب، والتي يقع مقرها الرئيسي في تمراست، ووحدة الاندماج والاتصال (UFL) التي تجمع بين ممثلين عن قوات الأمن الجزائرية وشركائهم من منطقة الساحل والصحراء لتبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات الجهادية، ولم يكن لها تأثير حاسم بسبب ضعف ومحدودية الإمكانيات العسكرية، ونقص التدريب لجيوش دول الساحل، وهذا على العكس من الجماعات التي تمتاز بالحرية على التحرك بين حدود الدول المعنية، وقدرتها على الحصول على الأسلحة، والاستفادة من الدعم المحلي والفساد المنتشر عبر المنطقة (Iratni, 2017, p. 21).

وربما النقطة الأكثر إثارة للجدل في الموقف الجزائري تجاه أزمات منطقة الساحل، ظهر في الحرب على مالي -كما ذكرنا أعلاه- وهو ما خلق نوعا من الامتناع من لدن حكومات دول الساحل الإفريقي،

واعتبرته نوعا من التملص الجزائري لمسؤولياتها التاريخية في المنطقة، وهذا بسبب تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما جعل الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي، وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي، وهذا يعني بالطبع التعفن الأمني والسياسي في هذا البلد، بهذا الشكل لا يمكن للجزائر أن تستمر على ذات الموقف لأنه مضر بمصالحه الأمنية...وهكذا صار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بحد ذاته خطرا على الأمن القومي الجزائري، وعقبة أمام قراءة متجددة للتهديدات الجديدة في المنطقة، فباسم هذا المبدأ عارضت الجزائر التدخل في ليبيا، وبقيت متفرجة على أزمة، ثم على حرب على حدودها، ثم عاودت الكرة بذات المبدأ إزاء أزمة مالي على حدودها أيضا). عبدالنور(02/05/2018)،

وقد ساهمت كل هذه التطورات في وجود انطباع مفاده أن الجزائر لا تلعب الدور المنوط بها، ولا تبذل الجهد الكافي لخدمة الأمن الإقليمي، وهذا إجحاف بحقها، بغض النظر عن الانتقادات التي قد تُوجه لسياستها، فهي في الحقيقة -أي الجزائر- البلد الأكثر ذودًا عن الأمن الإقليمي؛ إذ تركز له إمكانات أكبر بكثير من غيرها، وبحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، تعتمد الجزائر حصريا على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاما بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيا وعسكريا. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودا حربيا" ضخما، من حيث العُدّة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم (عبدالنور، 2018/05/02).

والشيء الآخر الذي لا ينبغي إغفاله، هو أن الجزائر هي الدولة الأفريقية التي تستثمر أكثر في الدفاع، ولديها أكبر ميزانية لهذا القطاع في القارة بأكملها (الجزائر هي أكبر مشترٍ للأسلحة في إفريقيا، حيث يتجاوز الإنفاق العسكري السنوي 25 مليار دولار اعتبارًا من عام 2024)، وعلى الرغم من أنها لا تزال تحظر نشر قواتها خارج حدودها (عبدالنور، 2018/05/02)، إلا أن هذا الأمر قد تغير مع اعتماد النص الدستوري الجديد، وبالتالي يجعل أي مقاربات أمنية في المنطقة تستلزم الأخذ بعين الاعتبار لمكانة الجزائر وحضورها الإقليمي.

إذن، وبكل هذه المعطيات، كان من الصعب على مجموعة دول الساحل الخمس أن تكون علاجا لجميع الآلام التي تفتك بالمنطقة، ومن المهم التأكيد على أن "المنطق الأفقي" لمجموعة الخمسة الساحلية، بشكلها الحالي، تجاهل واقع ديناميكيات بين الشمال والجنوب وأخرى عابرة للمناطق، في الوقت الذي تشتغل فيه عدوى الأزمات وفق ديناميكيات عمودية، سواء كان ذلك في الجنوب مثال بوكو حرام، أو في الشمال مع المجموعات الإرهابية الموجودة في ليبيا.

وفي المقابل، إذا أخذنا هذه الآلية الإقليمية (الساحل 5) بعين الاعتبار، نجد أن مسؤولي مجموعة الخمسة الساحلية وحلفاءهم، قسموا بحكم الواقع المنطقة الجغرافية والسياسية الممتدة من خليج غينيا إلى شمال أفريقيا، إلى ثلاث مناطق مختلفة هي: المغرب العربي والساحل وأفريقيا الغربية، متجاهلين بذلك الاعتماد الكبير لكل من هذه المناطق على بعضها البعض اجتماعيا وجغرافيا وأمنيا... وربما تفرد كل طرف أو كل مجموعة من الدول بآلية إقليمية مستقلة دون أن تتعاون بشكل وثيق مع الآليات الأخرى، بل وتتنافس فيما بينها.. بشكل يضر بالأمن في المنطقة ككل.

أخيرا وليس آخرا، يتأكد بأن الصحراء الكبرى ككل تعتبر كشرائط إلتقاء وامتداد جغرافي جيولوجي طبيعي بين الساحل والمغرب العربي خصوصا الجزائر، كما أنها منطقة شاسعة يعبرها البشر وحيواناتهم منذ قرون، دون أن يعرفوا شيئا عن الحدود المرسومة فيها، وفي نفس الوقت، كان من الضروري ألا تتحول مجموعة الخمسة الساحلية إلى أداة جديدة تحل محل أطر التوافقات القائمة (عبد الرحمان)،

وآلا تحاول عزل دول الجوار التي من مصلحتها أن يستتب الأمن في الساحل الإفريقي، ومما لاشك فيه أن الجزائر وبدون مبالغة، هي أبرز من حرص على هذا الدور الإيجابي أكثر من أي طرف آخر، أما الأطراف الأخرى خصوصا تلك القوى الدولية (فرنسا، أمريكا والصين...) فلها أن تنضم إلى مسعى تعزيز الاستقرار شريطة أن تكون عاملاً من عوامل التآزر لا مصدرا للتوتر، أو حتى إضعافا للبنى الإقليمية المذكورة سابقا.

بالمحصلة، وكنتيجة لكل العوامل السابقة وأخرى، بدأت بنيران هذا التجمع تتصدع مع انسحاب دولة تلو الأخرى، بعد أن انسحبت مالي من المجموعة في ماي 2022، بسبب اتهام باماكو لدول في المنظمة بعرقلة الحصول على الرئاسة الدورية بعد حصول انقلاب عسكري في مالي في 2020، تلاه إعلان كل من بوركينا فاسو والنيجر في 2 ديسمبر 2023 انسحابهما من مجموعة دول الساحل الخمس، لينضموا إلى مالي وتأسيس تحالف ثلاثي جديد يضم الدول الثلاث في سبتمبر 2023 بموجب اتفاق "ليبثاكو غورما"، أما موريتانيا والتشاد فقد أعلنتا لاحقا وبشكل رسمي أن تجمع الساحل الخمس لم يعد موجودا.

خاتمة:

إن كل هذا التخبط والمشاكل التي واجهت مجموعة الساحل الخمس كرهان محلي لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، يعطينا فكرة بسيطة عن عجز حوالي 27 آلية ومقاربة إقليمية ودولية عن تحقيق هذا الهدف، لأنه في المحصلة ليس كل الترتيبات الإقليمية موجودة بريئة ولها أهداف إنسانية مطلقة للمنطقة؛ فهناك من يستغل هذه المبادرات للاستفادة من المساعدات الدولية التي ستندفق على المنطقة، وهناك من يستعملها لإقصاء وتحييد خصومه وإقصائهم من القيام بأي أدوار

إقليمية كما حصل مع الجزائر في هذه الحالة... وهكذا ففي سياق التنافس والإقصاء فإن دار لقمان ستبقى على حالها، مالم تتغير نوايا وسلوك اللاعبين الأساسيين في المنطقة في كل المستويات؛ محليا، إقليميا ودوليا.

ومع كل هذه المشاكل أيضا، لا ينبغي أن يحجب هذا، على أن مبادرة الساحل الخمس، تعكس تطورا سياسيا هاما في قرار دول الساحل بتحمل مسؤولياتها، ورد فعل طبيعي على فشل الترتيبات الإقليمية والدولية السابقة في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، ورغم صعوبة هذه المهمة، لكنها في نفس الوقت، تؤسس فرصة حقيقية لتطوير هيكل أمني شامل للصحراء والساحل، تندمج فيه مبادرة الساحل الخمسة مع ترتيبات أخرى، تؤسس لشراكة حقيقية قد تخرج المنطقة من دوامة العنف والفوضى الذي لازم المنطقة لسنوات طويلة.

وبالنسبة للجزائر، بات يتحتم عليها في الوقت الراهن، العمل على إعادة تقييم كامل لإستراتيجيتها الأمنية، التي أقيمت منذ استقلال البلاد، وهو أمر ضروري للسماح لها بالخروج من موقعها الدفاعي، وتأكيد موقفها ووجهات نظرها حول الأمور التي تهم أمنها واستقرارها ونقاطها بقوة أكبر؛ وبالتالي فإن إعادة تعريف سياستها الخارجية يجب أن يرافقه توفير ردود قوية بما فيه الكفاية على زيادة التهديدات الإقليمية، وأن لا تظهر كمتلقي يمتثل للشروط التي تضعها قوى أجنبية متغلغلة في منطقة الساحل الإفريقي؛ كفرنسا أو أمريكا أو حتى كروسيا مؤخرا، أو أي قوة أجنبية أخرى، ولكن التصرف كقوة إقليمية مؤثرة وفاعلة الند للند، تعلنها صراحة أن أي زعزعة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي هو زعزعة للأمن القومي الجزائري والعكس صحيح.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الشيخ محمد. (19 يناير 2019). - ، دول الساحل الأفريقي... أحلام كبيرة وسط الأشواك في طليعة الأهداف إطلاق مسيرة التنمية ومحاربة الإرهاب . تم الاسترداد من shorturl.at/gqCZ4
2. عبد الرحمان، ع. ا. (s.d.). دول الساحل الخمس: هل تتمكن الدول الإفريقية من ضمان أمنها؟ Consulté le 18/08/2020, sur shorturl.at/tEKLO.
3. عبد النور، ب. ع. " (02/05/2018). عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية. Consulté le 15/6/2020, sur <https://bit.ly/2N0ZuRj> : تقارير
4. وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية. (2020). أنشطة فرنسا في منطق الساحل. تم الاسترداد من: shorturl.at/LNO13

1- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Iratni, B. (2017). *Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Algerian perspective*, . Dakar: Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa.
2. Tate, A. K. (2010). "Africa's Responses to International Terrorism and the War against It" in Jack Mangala (ed), *New Security Threats and Crises in Africa Regional and International Perspectives*. United States (New York): Palgrave Macmillam.
3. Eloïse Bertrand. (Volume 3/ Number 2, Spring 2019). "understanding the G5: governance, development and security in the sahel . OPEN Publications.
4. Crisis Group, I. (2 December 2017). *Finding the Right Role for the G5 Sahel Joint Force, Africa Report N°258*.
5. Abba, S. (24 mars 2016). *La sécurité au Sahel se construit sans l'Algérie : jusqu'à quand ?* Consulté le 18/08/2020, sur le Monde: [shorturl.at/bcO28](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2016/03/24/la-securite-au-sahel-se-construit-sans-l-algerie-jusqu-a-quand_4788886_3222.html)
6. Boudiaf, J. (s.d.). *Sahel terrorism risk assessment*. Consulté le 18/08/2020, sur [shorturl.at/krvV7](https://www.researchgate.net/publication/338888888_Sahel_terrorism_risk_assessment)
7. l'Afrique, C. d. (27 février 2018). *La force conjointe du G5 Sahel prend de l'envergure*. Consulté le 18/08/2020, sur [shorturl.at/vyE45](https://www.lesoir.be/actualites/afrique/2018/02/27/la-force-conjointe-du-g5-sahel-prend-de-l-envergure)
8. Talha Jebril, I. A. (s.d.). *Morocco-ECOWAS: Good intentions are not enough*. Consulté le 18/08/2020, sur [shorturl.at/irEQZ](https://www.researchgate.net/publication/338888888_Morocco-ECOWAS_Good_intentions_are_not_enough)
9. (s.d.). Consulté le 10-07-2020, sur <https://www.graphicmaps.com/mali>.
10. (s.d.). Récupéré sur <https://www.graphicmaps.com/mali>.
11. *Présentation du G5 Sahel*. (s.d.). Consulté le 2020, sur <https://www.g5sahel.org/>.
12. [shorturl.At/avzU9](https://www.researchgate.net/publication/338888888_Sahel_terrorism_risk_assessment). (s.d.). Consulté le 18/08/2020.